ضد قرية عربية آمنة، استنكرها الرأي العام الدولي بشدة، وصدر قرار عن مجلس الامن بادانتها (القرار رقم ١٠١ (١٩٥٣) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٥٣) مما اضطر رئيس الحكومة الاسرائيلية، في ذلك الحين، دافيد بن ــ غوريون الى انكار اي دور للجيش الاسرائيلي فيها، وتجييرها لحساب سكان المستوطنات الحدودية «الذين نفذوها بفعل استيائهم من الهجمات التي تنفذ ضدهم من الاردن»[٢٢].

الا انه رغم هذا الاستنكار العالمي، والتنكر الاسرائيلي الرسمي من المسؤولية تجاه مجزرة القبية، فقد «حظي شارون بتقدير كبير على التنفيذ الناجح من جانب قادته، الذين رشحوه لتولي مناصب رفيعة، بعدما شعروا ان الوحدة ١٠١ اصبحت مكانا ضيقا بالنسبة له»[٢٣]، فعين قائدا للمظليين بعد دمج وحدته معهم، كما سبق واشرنا، «واصبحت دروس عملية [مجزرة] القبية، الاساس لاسلوب العمليات الانتقامية الذي تبناه الجيش الاسرائيلي منذ تلك الفترة وحتى [عدوان ١٩٥٦]»[٢٤].

وكان الهجوم على قرية نحلين في آذار (مارس) ١٩٥٤ اول عملية انتقامية كبيرة ينفذها المظليون بقيادة شارون. وقد تلاه الهجوم على معسكر عزون الاردني شرقي قلقيلية في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٤، وفي تموز (يوليو) ١٩٥٤، وقع الهجوم ضد موقع مصري محصن في قطاع غزة، مقابل كيبوتس كيسوفيم، شارك فيه مئة جندي اسرائيلي على رأسهم شارون، الذي اصيب خلال المعركة. ويلاحظ من خلال الوقوف على احداث تلك الفترة، ان العنف الذي تميزت به العمليات الانتقامية الاسرائيلية، كان يزداد حدة مع كل عملية جديدة، خصوصا بعد تعيين دايان رئيسا للاركان في اواخر ١٩٥٤. مع عودة بن ــ غوريون الى وزارة الدفاع في شباط (فبراير) ١٩٥٥، بدأ التخطيط لعمليات انتقامية واسعة النطاق ضد الدول العربية، خاصة ضد مصر، كرد على نشاط الفدائيين من غزة خلال تلك الفترة. وكانت ابرز العمليات التي نفذت، آنذاك، هي الهجوم على معسكر مصري قرب غزة في نهاية شباط (فبراير) ١٩٥٥، الذي تسبب في استشهاد ٢٢ جنديا مصريا واصابة ١٤ آخرين. وكان هذا هو الهجوم الاول الذي يشر بعودة بن ــ غوريون الى وزارة الدفاع في حكومة شاريت في ذلك الحين، بعد اعتكافه فترة من الزمن في كيبوتس سديه بوكر. وقد «وافق بن ــ غوريون على اتباع سياسة انتقامية عنيفة، كما اقترح عليه رئيس الاركان دايان»[٢٥]، مما ادى الى زيادة حدة الخلافات بينه وبين رئيس الحكومة شاريت، الذي تحفظ ازاء هذه السياسة. الا ان بن ــ غوريون سرعان ما عاد، بعد انتخابات تموز (يوليو) ١٩٥٥، ليتسلم رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، وبذلك أحكم سيطرته تماما بمساندة حليفه دايان على السياسة الامنية، واستطاع تطوير العمليات الانتقامية ضد الدول العربية، دون ان يأخذ اعتبارا للانعكاسات السياسية او النتائج العملية التي يمكن ان تحدثها.

بعد عملية غزة، التي قتل خلالها ثمانية جنود اسرائيليين ايضا، تلاحقت العمليات الانتقامية ضد القطاع في الاساس، وكان ابرزها الهجوم الكبير على خان يونس في ٣١ آب (اوغسطس) ١٩٥٥، بهدف «نسف مبنى الشرطة هناك حيث تتواجد قيادة السرية الفلسطينية في قطاع غزة»[٢٦]. وقد تسبب هذا الهجوم في استشهاد ٢٧ فدائيا وجرح ٥٨ آخرين. الا ان هذه العمليات لم تؤد الى استتباب الامن على الحدود بواسطة ردع